E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2001/L.24
12 April 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

آيسلندا، السويد*(بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، سويسرا، كندا، ليختنشتاين*، النرويج، نيوزيلندا*: مشروع قرار

٢٠٠١/... الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تسترشد أيضا بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، ولا سيما المادة المشتركة ٣ منها والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، فضلا عن الصكوك الأخرى المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي،

---

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تذكر بأحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣، ولا سيما الفقرة ٤ من الجزء الأول منهما،

وإذا تذكر بأن الاتحاد الروسي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وسائر الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،

وإذ تذكر أيضا بأن الاتحاد الروسي طرف في اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٠٠٠/٥٨ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وكذلك البيانين السابقين حول هذا الموضوع الصادرين عن رئيس اللجنة بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ و٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذا يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التقارير التي تفيد باستخدام العنف ضد المدنيين على نطاق واسع والمزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبخاصة حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، وأعمال التعذيب والاحتجاز التعسفي وتحديد أماكن للاحتجاز المخصص وكذلك التجاوزات والمضايقات التي يقوم بها عند نقاط التفتيش موظفو الحكومة الروسية في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار العنف في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، ولا سيما التقارير التي تشير إلى استخدام القوة العسكرية الروسية بصورة غير متناسبة وعشوائية، مما أسفر عن حالة إنسانية خطيرة،

وإذ يساورها شديد القلق أيضا إزاء عمليات الهجوم على المدنيين والأعمال الإرهابية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وكذلك الجرائم والتجاوزات التي ارتكبها المحاربون الشيشان،

وإذ تعرب عن استيائها من ضخامة عدد الضحايا والمشردين والمعاناة التي تسببت فيها كل الأطراف للسكان المدنيين، بما في ذلك تدمير المنشآت والمرافق الأساسية بشكل خطير ومنتظم، وهو أمر يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وتعرب عن قلقها إزاء احتمال امتداد أثر النزاع إلى الجمهوريات المجاورة التابعة للاتحاد الروسي،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار الحالة الأمنية غير المرضية السائدة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، الأمر الذي يعوق بشدة عدة أمور منها الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية في جمهورية الشيشان وفي الجمهوريات المجاورة التابعة للاتحاد الروسي،

وإذ ترحب بإعلان خفض عدد الفرقة العسكرية المتحدة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي وعدد نقاط التفتيش، وترحب أيضا بإعادة إنشاء نظام قضائي يتكون من محكمة عليا ومحاكم إقليمية وبلدية في جمهورية الشيشان، وازدياد مشاركة الأقليات الإثنية الشيشانية في قوات الشرطة وكذلك التشكيل المختلط لقوات الشرطة القائمة عند نقاط التفتيش،

وترحب أيضا بالتعاون والحوار بين الاتحاد الروسي ومختلف هيئات مجلس أوروبا، بما في ذلك الزيارات التي قام بها المفوض المعني بحقوق الإنسان التابع لهذا المجلس ومقررو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،

وإذ تحيط علما بالأنشطة التي تضطلع بها لجنة البرلمان الروسي (مجلس دوما الدولة) بشأن عودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى حالتها الطبيعية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان،

وتحيط علما بإنشاء لجنة حكومية وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وضمان احترام حقوق الإنسان في منطقة شمال القوقاز (لجنة كراشيننكوف)؛

وإذ ترحب بتمديد سريان مذكرة التفاهم المعقودة بين السلطات الروسية ومجلس أوروبا بشأن توفير الخبراء الاستشاريين لمكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان وهو السيد فلاديمير كلامانوف، وحقيقة أن بإمكانهم - بل ويقتضي منهم - التعاون من أجل تنفيذ جميع مهام المكتب، بما في ذلك رصد التحقيقات التي تجريها السلطات الروسية المختصة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن استعادة سيادة القانون في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي،

وترحب أيضا بالتعاون بين السلطات الروسية والمنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية بشأن تيسير سبل الوصول إلى مراكز الاحتجاز في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي،

وبعد أن نظرت في التقريرين اللذين قدمهما السيد فلاديمير كلامانوف الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان، وتقرير اللجنة الحكومية الوطنية المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وضمان احترام حقوق الإنسان في شمال القوقاز (لجنة كراشيننكوف) وتقرير مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بشأن الزيارة التي قام بها إلى الاتحاد الروسي وجمهورية الشيشان في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠١،

١- ترحب بتقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي (E/CN.4/2001/36)؛

٢- تطلب إلى جميع الأطراف في التراع اتخاذ خطوات فورية لوقف العمليات الحربية والاستخدام العشوائي للقوة والسعي على سبيل الاستعجال إلى إجراء حوار سياسي بغرض التوصل إلى حل سلمي يحترم السيادة والسلامة الإقليمية للاتحاد الروسي احتراما تاما؛

٣- تدين بشدة استمرار الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب القوات العسكرية الروسية والعسكريين وموظفي الدولة على الصعيد الاتحادي، بما في ذلك عمليات الهجوم الموجهة ضد المدنيين وغيرها من انتهاكات القانون الدولي وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل حالات الاختفاء القسري، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات منجزة أو الإعدام التعسفي وأعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة غير الإنسانية والمهينة وتطلب إلى حكومة الاتحاد الروسي أن تمتثل لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني في العمليات التي تقوم بها ضد المحاربين الشيشان وأن تتخذ جميع التدابير التي تكفل حماية السكان المدنيين؛

٤- تدين بشدة أيضا جميع الأنشطة وأعمال الهجوم الإرهابية وكذلك انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبها المحاربون الشيشان مثل أخذ الرهان والتعذيب والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة وسائر الأجهزة المتفجرة بهدف إلحاق خسائر واسعة النطاق في صفوف المدنيين، وتدعو إلى إطلاق سراح جميع الرهائن على الفور؛

٥- ترحب باعتماد البرنامج الشامل لإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي وتحث حكومة الاتحاد الروسي على تنفيذه دون إبطاء وتعويض المتضررين عن تدمير وفقدان ممتلكاتهم؛

٦- تحيط علما بالإجراءات التي اتخذها مكتب كالامانوف بالتعاون مع خبراء من مجلس أوروبا، من أجل نشر حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي من خلال النظر في الشكاوى الواردة، مما أسفر، في جملة أمور، عن العثور على بعض المفقودين والإفراج عن بعض المحتجزين والإسراع بإصدار وثائق هوية للمشردين داخليا؛

٧- تكرر طلبها الموجه إلى حكومة الاتحاد الروسي بأن تنشئ، وفقا للمعايير الدولية المعترف بها، لجنة تحقيق وطنية موسعة ومستقلة للتحقيق السريع في المزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ومخالفات للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة الأمر وتحديد الجهات المسؤولة بغرض تقديمها إلى العدالة والحيلولة دون إفلاتها من العقاب؛

٨- تعرب عن أشد القلق إزاء بطء خطى التحقيق في المزاعم المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها القوات الحربية والعسكريون على المستوى الاتحادي والموظفون العاملون في الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين ضد المدنيين وتلاحظ مع القلق أنه لم يصل إلى الجهاز القضائي سوى عدد قليل جدا من هذه الدعاوى؛

٩- تطلب إلى الاتحاد الروسي أن يعمل على ضمان قيام مكاتب المدعي العام، المدنية والعسكرية على السواء، بتحقيقات ودعاوى جنائية بصورة منتظمة ومقنعة وشاملة في ما يتعلق بجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وبخاصة الانتهاكات التي ارتكبها أفراد القوات الاتحادية والعسكريون الاتحاديون الموظفون العاملون في الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين ضد المدنيين والذين يزعم أنهم تعرضوا لجرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان وأن تتابع عن كثب الدعاوى التي أحيلت إليها؛

١٠- تطلب أيضا إلى الاتحاد الروسي أن يتأكد من اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتقصي وحسم جميع حالات الاختفاء القسري كما سجلتها وأبلغت عنها عدة جهات من بينها مكتب السيد كلامانوف، والتحقق - إذا لزم الأمر - من إقامة الدعاوى الجنائية؛

١١- ترحب بتعهد حكومة الاتحاد الروسي بالتعاون مع الآليات الخاصة للجنة، وبالدعاوى التي وجهتها إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح وتطلب إليهما القيام ببعثتهما على وجه السرعة؛

١٢- تكرر الطلبات التي وجهتها بأن يضطلع المقررون الخاصون المعنيون والآليات الخاصة للجنة ببعثات إلى جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي دون إبطاء وتعرب عن بالغ القلق لأن المقررين والممثلين الخاصين المعنيين بمسألة التعذيب وبحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو إجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وكذلك بمسألة المشردين داخليا الذين تقدموا بطلبات للقيام بزيارات إلى جمهورية الشيشان لم يتلقوا أي رد في هذا الصدد. وتحث حكومة الاتحاد الروسي على أن تنظر بعين الرضا في الطلبات التي قدموها على سبيل الأولوية؛

١٣- تطلب إلى حكومة الاتحاد الروسي أن تعمل على ضمان العودة الفورية للفريق التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بتقديم المساعدة إلى جمهورية الشيشان وأن تعمد إلى تهيئة الظروف الضرورية للوفاء بولايتها وتؤكد على أهمية التوصل إلى حل سياسي وعلى أن المساعدة التي تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سوف تسهم في تحقيق هذه الغاية؛

١٤- تحث الاتحاد الروسي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية المشردين داخليا وتزويدهم بالضروريات الأساسية لمعيشتهم اليومية، فضلا عن توفير أماكن الإيواء وإصلاح المرافق العامة على وجه الاستعجال؛

١٥- تحث حكومة الاتحاد الروسي على أن تكفل للمنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية والوطنية، ولا سيما المنظمات التابعة للأمم المتحدة ولشركائها التنفيذيين وكذلك للجنة الدولية للصليب الأحمر سبل الوصول الحر والآمن إلى جمهورية الشيشان والجمهوريات المجاورة التابعة للاتحاد الروسي وذلك وفقا للقانون الإنساني الدولي، والعمل على تيسير أنشطتها بما في ذلك تقديم المعونة الإنسانية وذلك بعدة طرق منها تبسيط اللوائح التنظيمية، وكذلك تيسير وصولها إلى شبكة الاتصالات اللاسلكية بالأمم المتحدة؛

١٦- تحث أيضا حكومة الاتحاد الروسي على أن تكفل للمنظمات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان سبل الوصول الحر والآمن ودون معوقات إلى جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي؛

١٧- تعرب عن قلقها إزاء الأوضاع السائدة في مراكز الاحتجاز والتقارير المستمرة بشأن أماكن الاحتجاز المخصص (مخيمات الفرز) وكذلك معاملة المحتجزين غير المسجلين وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يتعرض لها المحتجزون؛

١٨- ترحب بتعاون حكومة الاتحاد الروسي، حيث إنها كفلت للمنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر سبل الوصول الحر والفعلي في جمهورية الشيشان إلى أماكن الاحتجاز، وتحث الحكومة على أن تيسر سبل الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز بغرض التحقق من أن جميع المحتجزين يعاملون معاملة تتوافق مع القانون الإنساني الدولي؛

١٩- تطلب إلى حكومة الاتحاد الروسي أن تعمد إلى نشر المعارف بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن تتحقق بأن جميع أجهزة الدولة، على كافة المستويات بما فيها القوات العسكرية، تحيط بها علما وأن تنتهج سياسة تتفق والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان؛

٢٠- ترجو من المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين وأن تبقي اللجنة والجمعية العامة، حسب الاقتضاء، على علم بما يستجد من تطورات.

- - - - -